

مؤتمر الكويت للمسؤولية الاجتماعية للشركات ينطلق بدعم من الأمم المتحدة العيار: الشركات تقوم بواجبها رغم الظروف الاقتصادية الصعبة

كتب علي حامد



• كليف وكلاود الفيلبي في مقدمة المحظون



• اعتزال العيار، بيستار، وفاليري كليف بفضائل شريفه الافتتاح

كليف: على الشركات القيام بدورها المطلوب في التنمية إلى جانب الحكومات

انطلقت في الكويت أمس فعاليات مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الذي تنظمه في الفترة من 6 إلى 7 يناير الجاري شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة بدعم من برنامج الامم المتحدة الانماني - فرع الكويت.

وقالت الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الكويت فاليري كليف في كلمة القتها في الافتتاح ان القضاء على الفقر كان هو الهدف الأول من بين أهداف التنمية في ألفية القرن الواحد والعشرين والذي اتفق عليه قادة دول العالم منذ ثمان سنوات .

وأضافت «لنتمكن من تحقيق أهداف التنمية في هذه الألفية، فإننا بحاجة إلى النظر في كيفية تحقيق أفضل استجابة من المؤسسات، والانطلاق في هذا الهدف على أفضل وجه ممكن وهناك حاجة كبيرة وعالمية للاستخدام الكامل للموارد المالية والفكرية والمؤسسية التي تحت يدنا، وخصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية في هذه الأوقات الصعبة.»

واوضحت كليف ان العمل والتجارة والاستثمار هي أعمدة السلام والرخاء وكمكون رئيسي في المجتمع، تكون لمجتمع الأعمال الفرصة في تقديم المساعدة لحل المشكلات الضاغطة على الناس في المجتمع. وفي عالم يزداد فيه انفتاح وتواصل العالم على بعضه البعض، فإن التطور تجاه أهداف التنمية الألفية يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي المستقر على جميع المستويات المحلية والدولية والإقليمية.

وقالت كليف انه في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومات المسؤوليات الكبرى، فإنه من صالح الشركات أن تأخذ دورها لتساعد في تقديم الحلول اللازمة لعمليات التنمية. والشركات في العالم كله تعرف أنه من صالحها أن تتبوأ مسؤوليات أكبر وأن تساهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر .

واضافت انه في الوقت نفسه تزداد المطالبات الدولية لأن تكون الشركات أكثر شفافية ويُعتمد عليها بصورة أكبر في مساهماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أينما كان محل عملها. ويعكس تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاع توقعات المجتمع والمساهمين للدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في المجتمع واستجابة الشركات للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

وحول المسؤولية الاجتماعية قالت كليف انها بدأت تأخذ نطاقاً واسعاً في التفسير، فتتطوي على الدور الفعال لمؤسسات القطاع الخاص «كمواطنين» لهم حقوق، وعليهم واجبات. وبالإضافة إلى سياسات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، فتتعرز مسألة مواطنة الشركة، وبخاصة في تعظيم مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية دون الإخلال بممارسات الشركة .

واشارت الى الاتفاقية الدولية المذكورة التي أبرمها قادة الدول تعتبر قاعدة ضرورية تساعد في جدول أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد أصبحت هذه الاتفاقية الدولية أكبر مبادرة مواطنة للشركات، فجمعت الشركات والحكومات والعمال والمجتمع المدني على قناعة أن ممارسات الشركات التي تُغرس في المبادئ العالمية يمكن أن تساعد على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية.

وتطلب الاتفاقية الدولية من الشركات احترام حريات الإنسان، وتأمين ظروف عمل مناسبة، ووضع معايير بيئية وممارسة إدارة سليمة وجيدة في أعمالها. وهذا الالتزام في حد ذاته هو مكون حرج في كيفية مساعدة الشركات في أهداف التنمية الألفية. فالشركات يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً بالنهوض بالقيم العالمية الأساسية المتفق عليها، وتقليل الآثار السلبية للعمليات التي تقوم بها. وفي ذات الوقت، تشجع الاتفاقية الدولية الشركات على تغذية المشاركات مع لاعبين أساسيين آخرين في المجتمع لتطوير الحلول العملية للوفاء بأهداف التنمية الأسمى التي تضعها أهداف التنمية الألفية. واليوم هناك أكثر من 3000 شركة من أكثر من 100 دولة شاركت في الاتفاقية الدولية.

واختتمت كليف كلمتها مؤكدة ان برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الكويت سيواصل سعيه للوصول للقطاع الخاص في معالجة تحديات التنمية. ونحن نشجع الشركات في الكويت للمشاركة في مشاريع شراكة لخلق حلول دائمة لتحديات التنمية القومية وأهداف التنمية الألفية.

وشكرت كليف في النهاية الجهة المنظمة «شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة» على تصديها لهذا الموضوع المهم والحيوي.

من جانبها قالت رئيس اللجنة المنظمة ومدير عام شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة اعتدال حمد العيار ان مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية ينعقد هذا العام وسط اجواء اقل ما توصف به بانها اجواء ازمة تعصف بعالمنا وتعتبر بمثابة نقطة تحول في الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة وهي دون ادنى شك ازمة تختلف عن بقية الازمات كون امتدادها يشمل العالم بأسره الى جانب التوقعات السائدة بانها ازمة ممتدة وان العالم لن يفيق من اثارها قبل عام او اثنين على افضل تقدير.

واضافت «من هنا تبرز اهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الازمة المالية الحالية ودون شك فإن الكثير من الاسئلة سنناقش ومنها .. هل يمكن للشركات ان تستمر في اداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردها المالية واي دور يمكن ان تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدة الاثار الاجتماعية لهذه الازمة الطاحنة والى أي مدى يمكن لبعض الشركات ان تستغل تاريخها الاجتماعي الجيد في التخفيف من خسائرها والتأثير على المستهلك من اجل ان يساندها... وغيرها من الاسئلة.»

وتطرقت العيار الى مجموعة من النقاط الرئيسية ومن بينها - :

اولاً: أن الشركات الكبرى في العالم أدركت منذ زمن طويل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو المحافظة على البيئة، وحتى في مجالات تدريب الطلبة واكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتأهيلهم لسوق العمل، بل وحتى تشجيع مواهبهم الفنية والابتكارية، لذا استحققت تلك الشركات كل التقدير والاحترام والنجاح.

إلا أننا للأسف في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية للغالبية العظمى من

الشركات ما تزال في مهدها وفي بدايتها الأولى، وهي ترتبط بشكل مباشر بتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية.

واعتقد وأظنكم تشاركوني الرأي ان هذه النظرة من الشركات يجب أن تتطور، لأن هناك أموراً أخرى أكثر أهمية من تقديم الأموال فالمجتمعات الخليجية تطورت وصارت أكبر، وبالتالي أصبحت التحديات التي تواجهه أكبر وأكثر تعقيداً، ومشكلات كالبطالة وضعف التعليم ونقص التدريب والتأهيل المهني والمشكلات البيئية صارت تأخذ حيزاً من اهتمام الناس، واعتقد أن مشاركة الشركات فيها قد تساعد كثيراً في حلها.

ثانياً: - من أجل ترسيخ هذه المسؤوليات وضبطها وعدم إخضاعها لأهواء الشركات ومدراءها اعتقد انه من المهم وضع التشريعات والقوانين في مجال المسؤولية الاجتماعية. ومن المهم وجود جهة تنظم هذه العملية، وخصوصاً أننا في بدايات عملية تحتاج إلى كثير من التشجيع للشركات.

ثالثاً: من المهم جداً في المرحلة المقبلة أن يكون هناك تمييز بين الشركات والمؤسسات التي تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وتلك التي لا تلتزم بها وتكتفي بموقف المتفرج .

رابعاً: ضرورة الاهتمام بتقرير المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم تقييم الشركات من قبل الجميع سواء كانوا موظفين او عملاء او مساهمين من خلال تقرير المسؤولية الاجتماعية والذي يجب الا يقل اهمية عن التقرير المالي.

ويهمني هنا الإشارة والاشادة بالخطوات التي اتبعتها بعض الدول العربية ومن بينها ما اعلنته الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية من مبادرة استثنائية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المملكة إلا وهي «مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية»، والذي يأتي بهدف تشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات التي تسهم في إثراء القيمة البشرية والاجتماعية وتؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمملكة

كما أعلنت البورصة المصرية انها ستصدر في شهر مارس 2009 مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة «ستاندر اند اندوز».

وبغض النظر عن تفاصيل ومعايير هذه المؤشرات فإن المبادرة في حد ذاتها تعد قفزة نوعية في التعاطي في مفهوم المسؤولية الاجتماعية عربياً، يجب أن يوازيها خطوات ايجابية مشابهة على المستوى الكويتي. وأكدت العيار إن مؤشر المسؤولية الاجتماعية يعد الوسيلة المثلى لنقل المسؤولية الاجتماعية محلياً إلى مرحلة تطبيقية متقدمة تقوم على أسس القياس المحكم لممارسات الشركات وكذلك فإنه سيدفع الشركات إلى تطوير برامجها في التعاطي مع القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة في رفع تنافسية الشركات وبالتالي أنعكاسها على الاقتصاد الوطني .

واضافت ان التطورات التي تشهدها الكويت كثيرة والسعي نحو منح القطاع الخاص دور اكبر في الاقتصاد بات امر لا اختلاف عليه في ظل الرغبة الاميرية السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري متميز على مستوى المنطقة وهو ما يستلزم تضافر الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص. واختتمت العيار كلمتها بشكر الجهات الراعية وهي الرعاة الرئيسيون للمؤتمر بنك الخليج وشركة زين للاتصالات المتنقلة والرعاة البلاينيون مؤسسة البترول الكويتية وشركة الارجان العالمية العقارية الى جانب الناقل الرسمي للمؤتمر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والراعي الاعلامي للمؤتمر النادي الاعلامي بجامعة الكويت وبرنامج انجاز.